



AFR 32/009/2009

## كينيا لا أمن للحيازة في المستوطنات العشوائية وأحياء الصفيح في كينيا

يعيش ملايين الكينيين من أهالي المدن بلا ضمانات تكفل حيازة عقاراتهم. وهذه نتيجة طبيعية لتخاذل الجهات الرسمية الكينية المنهجية على مر السنين عن الاعتراف بانتشار المستوطنات العشوائية وأحياء الصفيح وبواقعها، وفي وضع الخطط بناء على ذلك. ولذا فإن ملايين البشر يواجهون اليوم خطراً مؤكداً بأن يتم إجلاؤهم قسراً من بيوتهم وورثاتهم وورشاتهم عملهم الصغيرة غير المرخصة، بما يعنيه ذلك من آثار كارثية على الأفراد والأسر.

فمنذ إنشاء أول مستوطنة عشوائية في كينيا، دأبت السلطات على القيام بعمليات إجلاء قسري على نطاق واسع وبطريقة مخالفة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. إذ انطوت عمليات الإجلاء القسري الجماعية في العادة على خطط لإقامة مشاريع حكومية أو على ادعاءات من الشركات الخاصة للتطوير العقاري بملكية الأرض التي تقوم عليها بعض المستوطنات.

ويعيش المقيمون في مستوطنة «البحر العميق»، الذين يقدر عددهم بنحو 7,000 شخص، تحت تهديد دائم بالإجلاء القسري. ففي فبراير/شباط 2004، هُدمت بيوت ما يقدر بنحو 2,000 من المقيمين في قرية رايبلا، بكيبيرا، في عملية إجلاء قسري جماعية لإفساح المجال أمام منفذ لطريق عام. وفي 23 سبتمبر/أيلول 2005، أزيلت بيوت نحو 850 عائلة.

وفي كلتا الحالتين، استُخدمت الجرافات الحكومية لإخلاء المقيمين، ودون فترة إنذار كاف، بينما لم تبذل الحكومة أي جهد لإعادة إسكان الضحايا أو التعويض عليهم. وأصبحت مئات العائلات بلا مأوى نتيجة لخسارة العديد منها مصدر عيشها. كما شمل الهدم عدداً من المدارس والأكشاك والعيادات الصحية الخاصة.

وقد تعهدت الحكومة بوضع مبادئ توجيهية لعمليات الإجلاء وشكلت فريق مهام للقيام بذلك في 2006. بيد أنه لم يتحقق أي تقدم ملموس في عمل الفريق على مدار السنوات الثلاثة الماضية. وعلى العكس من ذلك، فما زالت عمليات الإجلاء القسري في نيروبي جارية على قدم وساق.

